الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/48/171
22 February 1994

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩١ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء علي تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.3)]

١٧١/٤٨ ـ تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أيدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[١]، وقرارها ١٥٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والمتعلق بتنفيذ برنامج العمل، وقرارها ١٧٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمتعلق بالآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها دإ-٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، فضلا عن الوثيقة المعنونة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"[٢]، والنصوص التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبخاصة جدول أعمال القرن ٢١[٣]،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣-١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٢) انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (TD/364/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 Vol.I وCorr.1 Vol.I وVol.II وVol.III وCorr.1 Vol.III) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا، المعقود في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عملا بالمقرر المتخذ في الاجتماع الوزاري المعقود في داكا في شباط/فبراير ١٩٩٠[٤]،

وإذ تشير إلى أن الهدف الأساسي لبرنامج العمل هو وقف ازدياد التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا، وتنشيط نموها وتنميتها وتعجيلهما، ووضع هذه البلدان على طريق النمو والتنمية المطردين،

وإذ تلاحظ أنه في حين أن الكثير من أقل البلدان نموا يقوم من جانبه بتنفيذ إصلاحات جسورة وبعيدة المدى في السياسات وتدابير للتكيف وفقا لبرنامج العمل، فإن قيام عدد من البلدان المانحة بتنفيذ تدابير الدعم والالتزامات الدولية لا يزال قاصرا عما تقضي به أحكام برنامج العمل،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء التدهور المستمر في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا ككل،

وإذ تعرب عن قلقها أيضا إزاء ثقل رصيد الديون وعبء خدمة الديون الذي تتحمله أقل البلدان نموا، ومحدودية أسواق منتجاتها، وتناقص تدفق الموارد الإنمائية،

وإذ تؤكد أن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل يتيح فرصة فريدة لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية لاتخاذ تدابير جديدة حسب الاقتضاء بغية تعزيز تنفيذ برنامج العمل خلال الفترة المتبقية من التسعينات،

وإذ تؤكد أيضا أن تنفيذ برنامج العمل يتضمن إجراء استعراض في منتصف المدة يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفقا للفقرة ١٤٠ من برنامج العمل، وتقدم نتائجه إلى الجمعية العامة،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام[٥]،

١ - تؤكد من جديد إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[١]؛

٢ - تطلب إلى جميع الحكومات، والمنظمات الدولية ، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والصناديق الإنمائية، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها، وسائر المنظمات المعنية، أن تتخذ على سبيل الاستعجال تدابير ملموسة من أجل التنفيذ التام لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا؛

---

(٤) A/C.2/48/4، المرفق .

(٥) A/48/333.

٣ - ترحب بما نفذته أقل البلدان نموا بالفعل أو تنفذه حاليا من إصلاحات داخلية أساسية وبعيدة المدى وتلاحظ أن تلك الجهود ينبغي أن تستمر؛

٤ - تلاحظ الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المانحة، لمحاولته الوفاء بالتزاماته في جميع المجالات، على النحو المحدد في برنامج العمل، وتحث على تقديم دعم خارجي كاف لجهود أقل البلدان نموا على أن تبقي قيد الاستعراض إمكانية تنفيذ خطوات جديدة أخرى في المجالات المحددة ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا؛

٥ - تطلب إلى البلدان المانحة أن تفي على سبيل الأولوية بالتزاماتها بتقديم المعونة على النحو الوارد في برنامج العمل وأن تعدلها بالزيادة لكي تعكس بشكل تام الاحتياجات من الموارد الإضافية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك البلدان التي أضيفت إلى قائمة أقل البلدان نموا في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا؛

٦ - تؤكد أن احراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل يتطلب أن تنفذ أقل البلدان نموا بصورة فعالة سياسات وأولويات وطنية من أجل تحقيق نموها وتنميتها في المجال الاقتصادي، كما يتطلب قيام شراكة قوية وملتزمة بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، وفقا للفقرة ١٤٢ من برنامج العمل، كفالة التعبئة والتنسيق التامين لجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها في تنفيذ ومتابعة برنامج العمل، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأمانات اللجان الإقليمية، والوكالات الرائدة لبرامج المعونة؛

٨ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يشرع في اتخاذ المزيد من التدابير الابتكارية لتوفير وتعبئة الدعم المالي والتقني اللازم للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل؛

٩ - تؤكد أهمية وجود آليات فعالة لمتابعة ورصد برنامج العمل، وتلاحظ أن المتابعة السنوية للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل التي يضطلع بها مجلس التجارة والتنمية على أساس التقرير السنوي المتعلق بأقل البلدان نموا تساعد في الإسهام في الحوار الإنمائي بين تلك البلدان وشركائها في التنمية، وتحث على تعزيز تلك الممارسة؛

١٠ - تلاحظ مع القلق حالة ضيق موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورته الخامسة للبرمجة وأثر تلك الحالة على أقل البلدان نموا، وتحث جميع من يعنيهم الأمر على اتخاذ خطوات لتنفيذ برامجهم الإنمائية المتفق عليها؛

١١ - ترحب بالمبادرات التي اتخذتها بعض البلدان المانحة لكي تشطب و/أو تخفض، حسب الاقتضاء، الديون الرسمية لأقل البلدان نموا وتدعو البلدان الأخرى إلى اتخاذ تدابير مماثلة؛

١٢ - تكرر تأكيد أن زيادة فرص التجارة يمكن أن تساعد على تنشيط النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا، وتدعو إلى تحسين إمكانية وصول منتجاتها إلى الأسواق بصورة كبيرة، وبخاصة عن طريق القيام، حيثما أمكن، بإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية، أو تخفيضها بقدر كبير، وكذلك إيلاء اهتمام خاص لمشاكل أقل البلدان نموا في سياق الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بغية إدماجها في النظام التجاري العالمي؛

١٣ - تلاحظ مع القلق التحديات البيئية والإنمائية التي تواجه أقل البلدان نموا وضعف تلك البلدان في هذا الصدد، وتحث الشركاء الإنمائيين على تزويد تلك البلدان بموارد اضافية لتعزيز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة؛

١٤ - تدعو الهيئات التحضيرية لكل اجتماعات منظومة الأمم المتحدة ومؤتمراتها الرئيسية المقبلة ذات الصلة، ولا سيما المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل-٢)، إلى مراعاة الاحتياجات والطلبات الخاصة لأقل البلدان نموا عند صياغة وثائقها الختامية؛

١٥ - ترحب بالإسهام الإيجابي للمنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموا في ميدان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛

١٦ - تقرر أن يعقد في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أو أي تاريخ مناسب آخر خلال النصف الثاني لعام ١٩٩٥، اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى لكي يجري، وفقا للفقرة ١٤٠ من برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا وقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥، استعراضا شاملا في منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج العمل؛

١٧ - تؤكد أهمية أن تكون الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل في منتصف المدة جيدة التوقيت وكافية وشاملة؛

١٨ - تطلب إلى مجلس التجارة والتنمية أن ينظر، في دورته الربيعية لعام ١٩٩٤، في تحديد الأنشطة التحضيرية لاجتماع الاستعراض الشامل في منتصف المدة، بما في ذلك عقد اجتماعات تحضيرية حكومية دولية وللخبراء وقطاعية ومشتركة بين الوكالات وإعداد الوثائق الموضوعية؛

١٩ - تحث جميع الحكومات والمنظمات الدولية، بما في ذلك مؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على اتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء استعراض شامل متعمق في منتصف المدة لبرنامج العمل؛

٢٠ - تطلب إلى جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة أن تقدم تقارير تتضمن استعراضا لتنفيذ برنامج العمل في ميدان اختصاص كل منها، مع الاهتمام بصفة خاصة

بالمجالات التي لاتزال توجد فيها التزامات غير مستوفاة، وتقديم مقترحات بتدابير جديدة إذا اقتضى الأمر، وذلك كمساهمة إضافية في التحضير للاستعراض الشامل في منتصف المدة؛

٢١ - تؤكد أهمية الحفاظ على الهوية المؤسسية والدور الملحوظ للشعبة المعنية بأقل البلدان نموا في أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المكلفة بمهمة الرصد والمتابعة على المستوى العالمي لبرنامج العمل، وترحب بالإجراء الذي اتخذه الأمين العام لشغل الوظيفة الشاغرة لمدير الشعبة؛

٢٢ - تكرر طلبها إلى الأمين العام، الوارد في القرار ١٥٦/٤٦، أن يعبئ موارد خارجة عن الميزانية لكفالة مشاركة ممثل واحد على الأقل من كل بلد من أقل البلدان نموا في الدورات الربيعية لمجلس التجارة والتنمية، وكذلك الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية وللخبراء والقطاعية والمشتركة بين الوكالات لعملية الاستعراض الشامل في منتصف المدة؛

٢٣ - تقرر أن تنظر في دورتها التاسعة والأربعين في توصيات مجلس التجارة والتنمية بشأن الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل في منتصف المدة، وكذلك في مسألة تغطية تكلفة المشاركة الكاملة والفعالة لممثلي أقل البلدان نموا في ذلك الاجتماع؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣